



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مسابقة دكتوراه الطور الثالث	فرع العلوم الاقتصادية	تخصص: نقود ومؤسسات مالية
المادة: اقتصاد نقدي ومالي	المعامل: 03	التاريخ: 20-10-2018
		المدة: ساعتان

السؤال الأول: (6نقاط)

تباينت النظريات الاقتصادية حول أثر النقود وعلاقتها بالإنتاج وحجم النشاط الاقتصادي. فسر هذه العلاقة حسب التحليل الكينزي.

السؤال الثاني: (4نقاط)

حدد بشكل دقيق مدلول المصطلحات التالية:

- المضاعف والمجزئ النقدي.
- التسرب النقدي.
- الفقاعة المالية.
- تفضيل السيولة.

السؤال الثالث (4نقاط)

شكلت أزمة الكساد الكبير محك حقيقي لأطروحات التقليديين، وكانت سببا رئيسيا في بروز التحليل الكينزي الذي دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث اعتمد في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على فعالية السياسة المالية، على أساس عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب. فيما يكمن مرجع عدم فعالية السياسة النقدية من منظور كينز؟

السؤال الرابع: (6نقاط)

يحتاج النمو الاقتصادي إلى مصادر تمويل كافية ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة، والملاحظ في الجزائر هيمنة التمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية وغياب شبه كلي لمصادر التمويل المباشر من خلال البورصة. - حسب رأيك ما هي الأسباب الرئيسية وراء ضعف بورصة الجزائر؟

بالتوفيق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مسابقة دكتوراه الطور الثالث

فرع العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

المادة: اقتصاد نقدي ومالي

المعامل: 03

التاريخ: 2018-10-20

المدة: ساعتان

الإجابة النموذجية

السؤال الأول: (6 نقاط)

يمكن فهم تأثير زيادة كمية النقود على النشاط الاقتصادي حسب التحليل الكينزي من خلال التمييز بين مختلف مستويات التشغيل على النحو التالي:

1. عند مستوى بعيد عن مستوى التشغيل الكامل: في هذه الحالة يكون جزء من الموارد الانتاجية عاطلا وتتوفر طاقات انتاجية غير مستغلة، وحينما تحصل زيادة في عرض النقود فان الاقتصاد يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة عن طريق سعر الفائدة وبالتفاعل مع كل من الكفاية الحدية لرأس المال، والمضاعف الاستثماري.

زيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ويكون بذلك مستوى سعر الفائدة عند مستوى أقل من مستوى الكفاية الحدية لرأس المال، مما يجعل بعض المشاريع الجديدة مقبولة، ويزيد بذلك الانفاق الاستثماري. وبفعل المضاعف الكينزي سيزيد الدخل (الناتج) بمقادير مضاعفة من الانفاق الاستثماري، مما يعني زيادة الطلب الكلي، كما سترتفع الأسعار بمعدلات بسيطة تقل عن معدل زيادة الإنتاج.

2. عند مستوى قريب عن مستوى التشغيل الكامل: سينتج عن كل زيادة في (M) انخفاض في (i) وزيادة في الإنفاق الاستثماري وكذا الإنتاج بدوره، لكن الأسعار سترتفع بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج.

3. مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج: اي عندما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وتكون الطاقات الانتاجية مستغلة بصورة تامة، وعند زيادة عرض النقود سيزيد الطلب الكلي الفعال، فيما أن العرض الكلي لا يستجيب للطلب الكلي المتزايد، حيث تكون مرونة هذا العرض بلغت الصفر عند مستوى الاستخدام الكامل. وبذلك فان الزيادة في عرض النقود التي تحفز الطلب سوف تتعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار فقط اي ظهور التضخم. ويرى كينز في هذا الصدد أنه حينما يتم الوصول الى مستوى الاستخدام الكامل فإن أية محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم الطلب بصورة أكثر، سوف تؤدي بالأسعار الى الارتفاع اللامحدود، مهما يكن الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الوصول الى حالة تضخم حقيقي.

ويحدث العكس تماما في حالة تخفيض كمية النقود.

دال الثاني: (4 نقاط)

- المضاعف والمجزئ النقدي: المضاعف يوضح الحد الأقصى للنقود التي يمكن للنظام المصرفي خلقها بعد تلبية الطلب على القروض. بشرط توفر احتياطات فائضة أولية لدى هذا النظام.
- المجزئ هو عكس المضاعف، حيث تقوم البنوك التي لا تتوفر على سيولة بمنح القروض لمختلف العملاء ثم في مرحلة موائية تبحث عن السيولة لتغطية مختلف التسربات لدائرة البنك المركزي والجمهور أو لغيرهم من المتعاملين.
- التسرب النقدي: هو نسبة معينة من نقود الودائع تتحول من نقود كتابية إلى نقود ورقية، أي أن جزءا من الزيادة الأولية في الأرصدة النقدية المحررة التي يتم على أساسها التوسع في الائتمان، سوف يستقر في التداول خارج الجهاز المصرفي في صورة نقد قانوني.
- الفقاعة المالية: الفقاعة المالية أو السعيرية، أو فقاعة المضاربات كما تسمى أحيانا تعرف بأنها تراكم الفروقات بين القيمة السوقية لأصل مالي وقيمه الأساسية، أي ابتعاد القيمة السوقية للأصل المالي عن قيمته الحقيقية.
- تفضيل السيولة: ظاهرة تفضيل السيولة يعني المفاضلة بين الاحتفاظ بالأصول النقدية (النقود كأصل كامل السيولة - نقدية عاطلة) وبين الأصول الأخرى مالية أو طبيعية.

السؤال الثالث: (04 نقاط)

يكمن مرجع عدم فعالية السياسة النقدية من منظور "كينز" إلى أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود لأنه يكون قد بلغ أدنى انخفاض له، ومهما زاد عرض النقود لا تتخفف الفوائد ومن ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل. وهو ما يعني اعتماد النظرية الكنزية في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تتعرض لها دولة ما على السياسة المالية، معتبرة إياها الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال اتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي الفعال اللازم لاستخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة، وتصريف الفائض من السلع والخدمات غير المباعة، وتشغيل واستخدام الموارد عموما، ومورد العمل خصوصا.

السؤال الرابع: (06 نقاط)

1. وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة: يتميز الاقتصاد الجزائري بوجود قطاع اقتصادي عمومي هام غير أنه يعاني بشكل عام من غياب النجاعة الاقتصادية وجملة من المشاكل على مستويات التسيير كما لا تزال تتطلب كثيرا من العمل فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح إذا ما أريد لهذه المؤسسات ولوج البورصة. أما المؤسسات الخاصة فهي الأخرى لم تلعب دورها في تطوير البورصة إذ لم تتخلص بعد من الطبيعة العائلية المغلقة وتفضل اللجوء إلى البنوك بدل فتح رأسمال شركاتها حيث تأخذ غالبيتها شكل شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات تضامن.
2. ضعف الادخار: إن ضعف متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري يؤدي إلى ضعف قدرته على الادخار ويقف حائلا في وجه رفع حجم الادخار الوطني ومعرض رؤوس الأموال في المجتمع.

هيمنة وثقل الاقتصاد الموازي: إن الاقتصاد الموازي الذي يشكل نسبة هامة إلى إجمالي النشاط الاقتصادي في الجزائر أضحى يستقطب قدرا هاما من أموال عدد معتبر من الأعوان الاقتصاديين، الذين يبحثون عن الاستثمار في النشاطات التي يتيحها الاقتصاد الموازي في ظل الارتفاع الكبير للعوائد التي يدرها بعيدا عن أعين السلطات الضريبية والرقابية وبدون تكاليف أو تعقيدات في إتمام هذه الصفقات.

4. ضعف الحوافز الجبائية: يحتاج تنشيط البورصة إلى إقرار تحفيزات جبائية أكثر سواء على مستوى التعاملات أو على مستوى الإدراج بالنسبة للشركات وهو ما يجعل الوضع القائم غير مشجع وجذاب للمستثمرين والشركات سواء للتعامل في البورصة أو الانضمام إليها.

5. العوائق التشريعية: إن القصور التشريعي المسجل في جوانب عديدة متعلقة بالمجالات الاستثمارية والتجارية وعدم الاستجابة للتطورات الحاصلة بما تحمله من انعكاسات على واقع التعامل المالي هو عامل آخر مفسر لطبيعة التأخر الذي يعاني منه السوق المالي في الجزائر.

6. العوائق الثقافية والاجتماعية: يتعلق الأمر بغياب ثقافة الاستثمار المالي سواء لدى العائلات أو حتى لدى المستثمرين أنفسهم حيث يتم توجيه أغلب الادخار نحو البنوك وتحديدا العمومية منها كما يكتنز قدر هام من الموارد المالية بعيدا عن أي وجه إنفاقي أو ادخاري، كذلك فإن العامل الديني يدفع الكثير من المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية إلى الإحجام عن التوجه للبورصة من أجل تمويل احتياجاتهم أو توظيف أموالهم خاصة في سوق السندات، في ظل غياب أدوات استثمارية تتوافق مع القيم الإسلامية.

7. العوائق التنظيمية: تتمثل هذه العوائق فيما يلي:

- قلة المؤسسات المؤهلة لدخول البورصة وضعف نشاط وسطاء البورصة.
- محدودية الأدوات المالية وضعف تنوعها.
- ضعف الشفافية: يخص ذلك بشكل رئيسي المؤسسات المدرجة في السوق والتي لا تزال تحتفظ على نحو بالغ على المعلومات المفصلة الخاصة بوضعيتها ونشاطها وربما بما يخالف أحيانا حتى القوانين الموجودة.